E-ISSN : 2790-2404
P- ISSN 2070-9250
Qadaya siyasiyyat

Ministry of Higher Education
& Scientific Research
Al-Nahrain University
College of Political Science

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة النهرين
كلية العلوم السياسية

قضايا سياسية
Political Issues

مجلة فصلية محكمة

Arab Impact Factor
معامل التأثير العربي
2022:(2.11)
معامل تأثير (Arcif)
2022:(0.1712)

ملحق
العدد ٧٢
Issue 72

كانون الثاني - شباط - اذار / ٢٠٢٣
Jan. - .Feb - .Mar. / 2023

ثبت المحتويات

التسلسل	اسم البحث	رقم الصفحة
1	بالمعرفة والوعي تبديد الاوهام: الأوهام الأربعة عند فرنسيس بيكون انموذجاً م. د. حسن هادي رشيد	1ـ 26
2	الانفراد والتناظر في وسائل قوة الدولة دراسة في مضمون المقايضة الاستراتيجية وحرية التصرف م. انمار علي إبراهيم الزهيري	27-50
3	آثار الفساد السياسي على تحقيق التنمية م.م لبنى عادل عبد الرحمن	51-70
4	أثر العامل الإقليمي على الاعتدال في العراق بعد عام 2003 " الجمهورية الإسلامية الإيرانية والمملكة العربية السعودية أنموذجاً سيف نبهان إسماعيل	71-88
5	العزوف السياسي للمرأة العراقية بعد عام 2005 (الاسباب والنتائج) م.م.مفاز ابراهيم داود	89-104
6	أقلية التيغراي و مشكلات الأندماج الوطني في أثيوبيا م.م. عمر حسين علوان	105-128
7	التحديات السياسية وأثرها على الحكم المحلي في العراق م.م ميس محمود عداي	129-150
8	التدخل التركي العسكري في العراق وانعكاساته على الاستقرار السياسي م.م مريم علي ابراهيم	151-167
9	التدخل الدولي الإنساني في الصومال م.م مينا عدنان عبد الأمير	168-190
10	التنافس في الفضاء الخارجي وأثره على مفاهيم العلاقات الدولية "الامن أنموذجاً" م.م. أحمد حسن هادي	191-211
11	الحرب الروسية الأوكرانية وتداعياتها على الاقتصاد العالمي م.م. علي ضياء ربيع	212-228
12	السياسة المغربية لمواجهة التطرف الديني في منطقة الساحل والصحراء الحسن جلال عبد الواحد	229-246

13	السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا م.م. تغريد رياض علي	270-247
14	الصين واشكالية التعاون مع الولايات المتحدة الامريكية م. م. فرح طلال حسين الزوبعـــي	291-271
15	العلاقات الإيرانية – التركية وأثرها على العراق سياسياً واقتصادياً م.م. مروة علوان راضي	313-292
16	العلاقات الإيرانية السعودية من الصراع إلى الاتفاق م .م غادة أحمد عبد الكريم	334-314
17	القيم الاجتماعية والمشاركة السياسية للمرأة العراقية بعد عام 2003 م.م احمد محسن عليان	350-335
18	اللامركزية الإدارية في الدول الجمهورية (فرنسا انموذجا) م.م.مصطفى ياسين طه	364-351
19	اليهودية في فكر الحركات الدينية (الاسرائيلية) المرأة م.م. بتول طارق اسماعيل	387-365
20	المشاريع الصينية-العربية (مبادرة الحزام والطريق) م. م. مها غافل حسين	406-388
21	النظام البرلماني في العراق في ضل مجتمع متعدد المكونات م.م قاسم محسن علوان	425-407
22	النفط كمحدد للسياسة الاميركية تجاه العراق منذ 2003 م.م. فاتن عبدالستار جبار	444-426
23	الوعي السياسي واثره في الاحتجاجات العراقية بعد العام 2011 م. م. علي رزاق شحيت	466-445
24	الولايات المتحدة الامريكية وامن الطاقة (بحر قزوين انموذجاً) م.م صبا رشيد جبير الحيالي	487-467
25	إنتشار الإرهاب في بلدان غرب إفريقيا: تنظيم بوكو حرام م. م أحمد مخلف أحمد	514-488
26	انتشار النظام الديمقراطي التوافقي في النظم السياسية الدولية م.م.رغد حماد رجه	532-515
27	تأثير تقلبات سعر صرف الدولار الامريكي على عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي في العراق بعد عام 2019 م.م.عبدالله خضير عداي	553-533
28	تحديات الحكم اللامركزي في العراق بعد العام 2003 م.م. عمار عايد كطوف	578-554

29	تحولات الاقتصاد العالمي بعد عام 2020: جائحة كورونا أنموذجاً م. م. سارة محمود غزال	594-579
30	تنفيذ المسؤولية عن الحماية في كوت ديفوار م.م . فيصل غازي ناصر	617-595
31	توجهات المعاملات المالية غير المشروعة في ظل الاقتصاد الخفي غسيل الاموال أنموذجاً م. م. فيان فاروق محمد علي	632-618
32	متغيرات النظام العالمي والحروب المستقبلية م.م سعد روبس حمزه	657-633
33	مخاطر وأسباب ادمان المخدرات في العراق: المؤشرات والحلول م.م. لمى كريم خضير	682-658

السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الأمنية في ليبيا

Egypt's foreign policy towards the security dilemma in Libya

م.م. تغريد رياض علي *
Taghreed Riyadh Ali

- **الملخص:**

تُعدَ المعضلة الأمنية التي تسعى الدول إلى زيادة أمنها وهذا بدوره يقلل من أمن الآخرين ويشعرهم بالتهديد ومن ثم يؤدي إلى انعدام الأمن, وللدراسة وتحليل المعضلة الأمنية الليبية بعد سقوط نظام القذافي عام 2011, اذ أصبحت ليبيا مسرحًا للصراعات والحروب بالوكالة من قبل محورين المحور الأول حكومة فايز السراج سابقاً وحالياً عبد الحميد الدبيبة المتمثلة بحكومة الغرب الليبي وحلفائه من الدول الإقليمية والدولية والمحور الثاني حكومة خليفة حفترسابقاً وحالياً فتحي باشاغا المتمثلة بحكومة الشرق الليبي وحلفائه من الدول الإقليمية والدولية, اذ كل محور يقوم بزيادة نفوذه وتوسعه والحفاظ على أمن المناطق التي تحت سيطرته مما يؤدي إلى خلق معضلة أمنية في الداخل الليبي وبتدخل الدول المجاورة والدول الإقليمية والدولية المؤثرة في ليبيا بتأجيج الصراع العسكري والسياسي؛ وهدف تدخل هذه الدول يكون بدافع مصالحهم الاقتصادية وزيادة نفوذهم وسيطرتهم في شمال إفريقيا بشكل خاص وفي الساحل الإفريقي والبحر المتوسط بشكل عام.

إنّ التدخل مصر في المعضلة الأمنية الليبية لها بواعث ترتبط بأعتبارات جيوسياسية وتأريخية نجد تفسيرها في المكانة الجيوسياسية في ليبيا الى جانب الاعتبارات الخاصة في مصر الباحثة عن فرصة للاستعادة من خلالها دورها الاقليمي الى جانب وجود تحديات دولية واقليمية التي ادت الى تنافسها وهذا جوهر ما تم تناوله في هذه الدراسة ومن خلال التعرف على طبيعة المصالح مصرفي ليبيا وما هي الاهداف تدخلها في المعضلة الامنية الليبية .

- **الكلمات المفتاحية:** المعضلة الأمنية, المعضلة الإقليمية, ليبيا, مصر.

- **Abstract:**

To study and analyze the Libyan security dilemma after the fall of the Gaddafi regime in 2011, as Libya has become a theater of conflicts and proxy wars by

* جامعة النهرين/ كلية العلوم السياسية– وحدة البحوث والدراسات السياسية
Taghreed.Riyadh@nahrainuniv.edu.iq

two axes, the first axis is the government of Fayez al-Sarraj formerly and currently Abdul Hamid al-Dabaiba represented by the government of the west of Libya and its allies from regional and international countries and the second axis the government of Khalifa regional and international States, Each axis is increasing its influence and expansion and maintaining the security of the areas under its control, which leads to the creation of a security dilemma inside Libya and the intervention of neighboring countries and regional and international influential countries in Libya by fueling the military and political conflict; the aim of the intervention of these countries is motivated by their economic interests and increasing their influence and control in North Africa in particular and in the African coast and the Mediterranean Sea in general.

Egypt's intervention in the Libyan security dilemma has motives related to geopolitical and historical considerations, which we find explained in the geopolitical position in Libya, as well as special considerations in Egypt seeking an opportunity to restore through it its regional role, in addition to the existence of international and regional challenges that have led to its competition, and this is the essence of what was addressed in this study and through identifying the nature of the interests of the Libyan banker and what are the goals of its intervention in the Libyan security dilemma .

- **Keywords:** . The security dilemma, regional dilemma, Libya, Egypt .

- **المقدمة:**

إنّ بعد الثورة الليبية 2011 طويت صفحة العقيد القذافي, وتمكن الثوار الليبيون، بمساعدة حلف الناتو، من إسقاط نظام القذافي، ولكنهم أخفقوا في إقامة نظام بديل عنه يوحدهم ويسير بهم نحو التقدم والازدهار, فسرعان ما اقتسّم السلطة في البلد نظامان، أحدهما في شرق البلاد والآخر في غربها،

وكلاهما يدعيان التمثيل الحقيقي للشعب وحماية الوطن, وسرعان ما نشبت الحرب بين النظامين وبسبب ما تضمه الأرض والمياه الليبية من نفط وغاز، لم تبق قوة إقليمية ودولية قادرة على التدخل في الشأن الليبي إلّا وتدخلت فيه, فانقسمت تلك القوى بين من يساند الحكومة المنتخبة في العاصمة طرابلس من جهة، ومن يساند الحكومة المعلنة في الشرق، وبذلك أصبح الليبيون يقتلون بعضهم بعضاً من أجل طموحات زعمائهم المحليين ومن أجل مصالح وأطماع القوى التي تمدهم بالمال والسلاح من وراء الحدود, ما أصبح يعرّف بالمعضلة الليبية، ومما ادى الى تدخل مصر في ليبيا ولعب دور محوري واساسي في ليبيا، هو ما ستناوله في هذا البحث بالدراسة والتحليل.

- **أهمية البحث:**

تأتي أهمية موضوع البحث (السياسة الخارجية المصرية تجاه المعضلة الامنية في ليبيا) من الآتي:

1- أنّ الأزمة الليبية وتعقد الصراع فيها وحول مواردها وموقعها ومستقبلها تشغل حيزاً كبيراً من اهتمام العالم على مختلف مستوياته الرسمية والشعبية وانها ازمة ما تزال مستمرة لحد وقتنا الحالي .

2- أن الاهمية العلمية لهذا البحث تكمن في انه ابرز المواضيع المطروحة للنقاش في الدراسات السياسية وجانب مهم من جوانب العلاقات الدولية خصوصاً وانه يدرس السلوك السياسة لدولة فاعلة في النظام الاقليمي وهي مصر تجاه أزمة داخلية لها ابعاد خارجية بحكم طبيعتها في تأثير على أمن واستقرار المنطقة شمال افريقيا ككل.

- **هدف البحث:**

إنّ تحاول هذه الدراسة بالبحث عن ما هي الدوافع والاهداف التي تكمن وراء التدخل مصر تجاه المعضلة الأمنية الليبية, وتأثير هذا التدخل على أمن واستقرار ليبيا لكون ان مصر تدعم طرف معين من اطراف النزاع في ليبيا وهذا متمثل بالحروب بالوكالة في ليبيا, باعتبار مصر تدعم حكومة الشرق سابقاً متمثلة حكومة حفتر والان فتحي باشاغا, ويمثل الدعم كافة المستويات من الاسلحة والمقاتليين مما أثر بشكل سلبي على أمن واستقرار ليبيا مما جعلت من ليبيا ساحة لتصفية الحسابات بين القوى والكتل السياسية والتي ساهمت في تعقيد الوضع الامني في ليبيا واصبح مركب من الصعب حله أو تفككه.

- **اشكالية البحث:**

إنّ تنطلق إشكالية هذا البحث من تساؤل اساس هو ما هي طبيعة المعضلة الأمنية الليبية وتداعياتها على مصر؟ تتفرع عنه مجموعة من التساؤلات الفرعية وهي:

1-ما هي المعضلة الأمنية التي واجهتها ليبيا بعد سقوط نظام القذافي؟

2-ما هو دور القوى الاقليمية المتمثلة في مصر وأهدافها تجاه المعضلة الأمن في ليبيا؟

الإجابة عن هذه الأسئلة سُتشكل المحور الأساس لهذا البحث.

- **فرضية البحث:**

بناءً على معطيات الوضع الليبي الراهن، وتعدد وتباين المجاميع المسلحة المُتقاتلة على الأرض الليبية وتشابك مصالح الدول المحيطة بها, أن الفرضية التي تنطلق من هذا البحث تتمحور في " كلما زاد التدخل الدول الاقليمية المتمثلة بمصر كلما زاد من حدة التوتر والفوضى وتعقد الوضع الامني في ليبيا".

- **الاطار المنهجي للبحث:**

تم توظيف المنهج الاستنباطي بوصف وتحليل المعضلة من العام الى الخاص ومن الكل الى الجزء لان تطبيق (نظرية باري بوزان وهي نظرية عامة) على (ليبيا وهي الخاصة) ومع تبين ابرز الاستنتاجات هذه المعضلة في نهاية البحث بالاضافة الى المنهج الوصفي والتحليلي للدراسة وتحليل تأثير التدخل المصري في ليبيا ومع تبين دوافعها وأهدافها.

أولا: الاطار المفاهيمي المعضلة الأمنية الليبية

"الأمن" هو واحد من المصطلحات المُعقدة، ومحط اختلاف كبير بين الباحثين والمفكرين في حقل العلوم السياسية والاجتماعية, فهناك من ينظر إلى الأمن في حدود درء المخاطر عن الدول وأنظمتها السياسية، وهناك من ينظر إليه على أنّه الحفاظ على الحدود الجغرافية للدول, وينظر فريق آخر إلى الأمن على أنّه السيادة والاستقلال, وكما الحال مع الكثير من المصطلحات المعقدة (كالقوة والإرهاب)، تعددت وتنوعت النظريات المفسرة لمفهوم الأمن ابتداءً من النظرية الواقعية إلى آخر المنظرين في الدراسات الأمنية ما بعد الحرب الباردة وهو باري بوزان الذي توسع في نظرياته في مفهوم معضلة الأمن الاقليمية وان معضلة الأمن تنطلق من داخل الدولة واسماها معضلة الأمن المجتمعي وبعد ذلك تؤثر في المحيط الاقليمي والدولي.

1_ مفهوم الأمن

يُعدُّ الأمن أساس العلاقات الدولية، والمعيار الأساس لتوفير الأمن يعتمد على توافر القدرات العسكرية فضلاً عن الاقتصادية والاجتماعية والثقافية كمؤشرات لبلوغ الاستقرار والرفاهية, وهذا ما جعل مفهوم الأمن يتغير, فالأمن لا يتوفر فقط بالقدرات العسكرية بل تضاف إليه القدرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية [1], ذهب الباحث الأميركي والتر ليبمان (Walter Lippmann, 1889–1974) إلى أنّ "الأمة تبقى آمنة طالما ليست في خطر التضحية بالقيم الأساس إذا كانت ترغب بتفادي وقوع الحرب, وتبقى قادرة لو تعرضت للتحدي على صون هذه القيم عن طريق انتصارها في حرب كهذه" [2], أمّا وزير الخارجية الأمريكي الأسبق هنري كيسنجر(Henry Kissinger) ، فقد عرّف الأمن على أنّه: "أيّ تصرف يسعى المجتمع عن طريقه لتحقيق حقه في البقاء"[3].

وعرّفه الأكاديمي الأميركي أرنولد ولفر (Arnold Wolfers, 1892–1968) بقوله: "يقصد بالأمن من وجهة النظر الموضوعية عدم وجود تهديد للقيم المكتسبة, أمّا من وجهة النظر الذاتية فيعني عدم وجود مخاوف من تعرض هذه القيم للخطر"، وفي إطار التحرر, وذهب الباحثان كين بوث و نيكولا ويلر (Ken Booth and Nicholas Wheeler) إلى أنّه "لا يمكن للأفراد والمجموعات تحقيق الأمن المستقر إلّا إذا امتنعوا عن حرمان الآخرين منه ويتحقق ذلك إذا نظر إلى الأمن على أنّه عملية تحرر"[4].

2_ _ مفهوم المعضلة الأمنية

يُعدُّ مفهوم المعضلة الأمنية أو المأزق الأمني من أهم المفاهيم في حقل العلاقات الدولية, وهو مصطلح جديد نسبيًا, صاغه لأول مرة العالم السياسي الأمريكي "جون هارتز" في كتابه المنشور عام 1950, فضلاً عن المؤرخ البريطاني "هاربرت بيترفيلد" والذي أشار إلى

([1])عباس علي محمد، الأمن والتنمية دراسة حالة العراق، ط1،مركز العراق للدراسات، 2013، ص 18–19.

([2]) جون بيليس وستيف سميث، عولمة السياسة العالمية ، ط1 ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث, دبي ، 2004، ص 414.

([3]) هايل عبد المولى طشطوش ، الأمن الوطني وعناصر قوة الدولة في ظل النظام العالمي الجديد ، دار حامد للنشر والتوزيع ، عمان ، 2012 ، ص 12.

([4]) جون بيليس وستيف سميث ،مصدر سبق ذكره ، ص 414.

المعضلة الأمنية كحالة من الخوف الهوبزي نسبة إلى "توماس هوبز", وكل واحد من هما أشار إلى المعضلة الأمنية بوصفها مأساة [1].

يرتكز مفهوم المعضلة الأمنية على أنّ الأمن في حالة تتنافس الدول على تحقيقه في بيئة دولية فوضوية لا سلطة فيها قادرة على تأمين النظام؛ لذا يجب على الدول أنّ تقوم بجهودها الخاصة التي توفر الحماية لها, نجدها تكتسب قوة أكثر فأكثر لتكون قادرة على تجنب أثر قوة الدول الأخرى, وهذا يؤدي بدوره إلى جعل الآخرين أقل إحساسًا بالأمان, ويدفع بهم لتحضير أنفسهم للأسوأ وخوض الدول في تنافس وسباق التسلح؛ وهذا يؤدي إلى انحدار واضح في الأمن بالنسبة للدول جميعها [2], وفقاً لمدرسة كوبنهاكن أنّ العالم يمكن تقسيمه على العديد من المناطق؛ وكل واحدة من هذه المناطق تختلف عن المناطق الأخرى, فيما يتعلق بتوزيع السلطة والثروة ومن ثم يكون لها معضلة أمنية خاصة بها [3].

فعند غياب حكومة مركزية فعالة يعني أنّ هذه الجماعة (أثنية، عرقية، طائفية) مجبرة على تأمين نفسها, ومن ثم تصبح تنظر إلى السلطة المركزية على أنّها غير مجدية؛ وعليه تحاول اللجوء إلى شكل تنظيمي آخر هو الجماعة الأثنية, تكون هذه الجماعة مسؤولة عن حمايتهم في وجه التهديدات التي تستهدف بقاءهم واستمراريتهم , في ظل هذا المأزق الأمني فإنّ جهود أيّ مجموعة أثنية كانت أو عرقية لتعزيز أمنها يتمّ تفسيرها من قبل الجماعات الأخرى على أنّها خطوة عدائية باتجاه التصعيد, الأمر الذي يزيد من فرص التعبئة لأغراض غير دفاعية ما تقوي احتمالات نشوء الحروب؛ اذ تشن مجموعة أثنية الهجوم بغية حماية بعض المناطق التي يسكنها أفراد من نفس الأثنية بحجة الدفاع عنها [4].

3- المعضلة الأمنية الاقليمية

([1]) يسين طرشي و حكيمي توفيق ، المعضلة الأمنية الدولية ، الجزائر ، 2006 ، ص 6.

([2]) مارتن غريفيش وتيري اوكالاهان، المفاهيم الأساس في العلاقات الدولية، ط1، ترجمة مركز الخليج للأبحاث والدراسات, دبي، ص 389.

([3]) Sami Calawy ،Iraq's Security Dilemma in post-2003 Era ،Department of Political Science ، Journal of Law and Political Science ،Vol 7 ، number 2 ، Diyala University ،2018 ،p 1-2 .

([4]) Barry Buzan , Ole Waever , Jaap de Wilde ،Security ،Lynne Rienner Publishers, United States of America ،1998 , p122.

تجاهلت الدراسات الأمنية التقليدية, المشاكل الأمنية في المحيط الإقليمي, لذا يُعدُّ تحليل الأمن على هذا المستوى, من أبرز إسهامات باري بوزان, الذي يُعدُّ إقليمية الأمن ظاهرة علائقية, كون الأمن علائقي فلا يمكن إدراك الأمن القومي لأيّ دولة دون فهم الخط الدولي لاعتماد الأمن المتبادل غير القابل للتجزئة [1] , كما ركّز باري بوزان على ضرورة التسليم بين الدول, بوجود نزعة على أنّ مصالحها الأمنية تتميّز بالمحدودية, فلا وجود الأمن مطلق, لذلك فلابد من الأخذ بنظر الاعتبار على مستوى النظام الدولي, اذ يؤكد في هذا الصدد إلى أنّ الدول تزداد إدراكًا بأنّ الأوضاع الأمنية الوطنية مترابطة, وإنّ السياسات الأمنية المبالغ في انطوائها على الذات تؤدي إلى عكس الغرض منها.[2]

يرى باري بوزان مصطلحًا "المعضلة الأمنية الاقليمية" أنّه الأكثر دقة الذي عرّفها بأنّها "مجموعة من الدول, ترتبط اهتماماتها الأمنية الأساس مع بعضها بشكل وثيق, لدرجة أنّ أوضاعها الأمنية الوطنية لا يمكن بحثها واقعيًا بمعزل عن بعضها البعض" [3]، واعتمادًا على هذا التعريف يرى بوزان أنّ أغلبية الدول تحدد علاقاتها الأمنية من منطلقات إقليمية وليست عالمية, حتى وأنّ تعاملت مع القضايا العالمية فأنّها تميل إلى رؤية تلك القضايا من منظور إقليمي, ولهذا يسيطر الإقليم في نظر "بوزان "على منظور الأمن دون إلغاء الدور الحاسم للأطراف الخارجية الفاعلة والقوى العظمى في التأثير في المعضلة الأمنية .

وتعرّف معضلات الأمن الإقليمية بأنماط متينة من المودة والعداوة بين وحداتها اذ يبقى العامل الأهم في تحديد المعضلة الأمنية هو الدرجة العالية من التهديد والخوف الذي تحسه دولتين أو أكثر بشكل متبادل، ويستنتج بوزان ويفر بأنّ المعضلة الأمنية الإقليمية ليست تصورًا يمكن تطبيقه على أيّ مجموعة من الدول ولكنه يختص بتلك الدول أو غيرها من الوحدات التي تمتلك درجة كافية من الاعتماد الأمني المتبادل ومترابطة تميزها عن الأقاليم المجاورة .

([1]) اسماعيل صبري مقلد السياسية الدولية دراسة في الاصول والنظريات ،المكتبة الاكاديمية ، القاهرة ، 1991، ص ص 222 – 223.

([2]) Barry Buzan ،People ،States ،and Fear the National Security ،Whea Tsheaf Books Ltd ،Britain ،1983, p53 .

([3]) Barry Buzan and Ole Waever ،Regions and Powers ،Cambridge ،New York , 2003, p 43 .

كما أنّ فكرة الأمن الخاصة بـ باري بوزان التي طوّرها أول ويفر وتبنتها مدرسة كوبنهاكن وأصبحت جزءاً من المقاربة الأمنية التي أدخلت إلى حقل الدراسات الإقليمية كوحدة تحليل للتعبير عن الدول المتضررة باستمرار من جراء مظهر أو مظاهر أمنية إيجابية أو سلبية تصدر من مناطق جغرافية متميزة، من جهة أخرى يعرّف بوزان الإقليم بالمفهوم الأمني بأنّه : "نظام أمني مهم ومتميّز ذو علاقات أمنية يتواجد بين مجموعة من الدول جعل مصيرها في جوار جغرافي مع بعضها البعض ".

ومفهوم المعضلة الأمنية الإقليمية جاءت في كتاب كل من باري بوزان وأول ويفر" Regions and Power" لطرح تصور جديد للأقاليم لا سيما وإنّ بوزان قد أكّد في كتابه " People States, and Fear, " إنّ الأنظمة الإقليمية داخل بنية فوضوية تتكون من عنصرين أساسين [1]:

1_ توزيع القدرات بين الفواعل المركزية (توزيع القوة).

2_ نسيج الصداقة والعداوة بين الدول (انماط الصداقة والعداوة) .

وهذا يعني باري بوزان يؤكد على أنّ معضلة الأمن الإقليمي : " بأنّه تحقق مستوى من الارتباط الأمني بين الدول المنطقة ما, اذ يصبح أمن كل دولة غير قابل للانفصال عن أمن بقية الدول الداخلة في الإقليم ".

ثانياً: سلوك السياسة الخارجية مصر تجاه ليبيا

1_ المعضلة الليبية وتأثيرها الاقليمي

وكما أدّى سقوط نظام القذافي إلى حدوث فراغٍ سياسيٍ وأمني كبيرٍ في جميع المناطق، مما دفع العديد من القيادات والجماعات المحلية في مختلف مناطق ليبيا إلى فرض السيطرة على ما حولها والمطالبة في تشكيل السياسات وعقد الصفقات وبناء التحالفات، وظهور خطابات قبلية ومناطقية جهوية في المجتمع الليبي، كان القذافي قد نجح في إخفائها أو قمعها من خلال سلطته المركزية القوية في المناطق الشرقية والغربية والجنوبية [2], وبسبب عدم وجود سلطة مركزية في الدولة، وانتشار الأسلحة،

([1]) Barry Buzan and Ole Waever ،Regions and Powers, op.cit p40 .

([2]) هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسؤولية الأطراف الليبية ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية، مجلة شؤون عربية، العدد 170،القاهرة, 2017، ص 35 .

وعدم الاهتمام بنزع وتفكيك سلاح المليشيات وتسريحها وإعادة اندماجها، بدأ الصراع ينتشر في جميع أنحاء ليبيا في غضون بضعة أشهر من انتهاء انتفاضة 17 فبراير واتخذ العنف أشكالاً متعددة من النزاعات القبلية على الأراضي والطرق التجارة والصراعات والمناورات الفيدرالية والجهوية على موارد النفط وتصفية الحسابات مع أنصار النظام السابق [1]. وهذا أدى الى ظهور معضلة أمنية متفاقمة في ليبيا والتي سوف نوضحها كالاتي:

1_**انعدام الهوية الوطنية** : بعد انهيار نظام القذافي، ازدادت الانقسامات السياسية والاستقطاب بين الفصائل المختلفة في ليبيا، وتغلبت الولاءات القبلية والجهوية والمناطقية على الولاء الوطني، اذ هيمنت الولاءات الاجتماعية الضيقة على مكونات المجتمع الليبي اذ لا توجد هوية واحدة تشمل جميع مكونات الشعب الليبي حول هدف وطني يتمثل ببناء دولة حديثة تقوم على العدالة والمساواة والديمقراطية [2], الجدل الواسع حول الهوية والكيانات الليبية هو أحد النتائج المباشرة لسقوط نظام القذافي، وهي القضية الأساس التي برزت اليوم على جميع المستويات الفكرية والسياسية والاجتماعية والثقافية وبروز مطالبات الجماعات الثقافية (كالأمازيغ والبربر والتبو والطوارق) بحقوق خاصة وبإعادة النظر في هوية البلد واسمها ودوائر انتمائها المختلفة، وهو جدل يزيد من قوته الاستقطاب السياسي والأيديولوجي والرغبة في التخلص من كل ما كان يمت بصلة للقذافي مهما كان [3].

2_**انعدام الثقافة السياسية** : الثقافة السياسية السائدة في المجتمع الليبي تجمع بين الثقافة السياسية الضيقة و الرعوية, لأنّ المواطن لا يستطيع إصدار أحكام تقييمات بخصوص النظام السياسي واقتصاره على تلقي مخرجات النظام والامتثال لها [4], فعليه يعاني المجتمع الليبي من ضعف واضح فيما يخص مسالة الديمقراطية, ويفتقر بشكل عام إلى العناصر المعززة للمشاركة السياسية والشعور بالتمكن السياسي والاستعداد للمشاركة, وتوفير روح المبادرة والثقة بين المواطن والنظام السياسي, وهذا بسبب

([1]) كريستوفر س. شيفيس جيفري مارتيني، ليبيا بعد القذافي: الدروس والآثار المستقبلية، ترجمة إدريس على قناوي، مؤسسة رند للأبحاث، الولايات المتحدة، 2014، ص 18 .

([2]) ابو بكر الدسوقي، الحصاد الهزيل للثورات العربية، مجلة السياسة الدولية، العدد 192، القاهرة, 2013، ص7

([3]) يوسف محمد جمعة الصواني، ليبيا الثورة وتحديات بناء الدولة، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت, 2013 ، ص 21.

([4]) صالح السطي الفيتوري، الثقافة السياسية في المجتمع الليبي، الإمارات العربية المتحدة، مجلة شؤون اجتماعية، العدد 135 ، جمعية الاجتماعيين، 2017 ، ص 187-188 .

أخطر مكونات أرث القذافي الذي أثر بشكل سلبي وضارًا على فرص الانتقال نحو الديمقراطية وبناء نظام سياسي جديد في ليبيا [1] .

3_مشكلة الحدود : تشترك ليبيا في حدودها البرية البالغ طولها قرابة 4300 كم2, مع ست الدول عربية وإفريقية هي (تونس والجزائر والنيجر وتشاد والسودان ومصر)، وتفتقر هذه الحدود إلى فواصل وحواجز طبيعية ما يجعل مسألة ضبطها وتأمينها إحدى أكبر التحديات التي تواجهها البلاد بعد ثورة 17من فبراير 2011، اذ أصبحت الحدود الليبية ولا سيما الجنوبية خارج نطاق السيطرة الحكومة المركزية, وأصبحت خاضعة لنفوذ وسيطرة بعض القبائل في تلك المناطق بسبب عجز الدولة وانهيار أجهزتها الأمنية, وبشكل أو آخر استخدمت هذه الحدود المترامية الأطراف من قبل المليشيات المسلحة كمصدر للتمويل مستفيدة من تدفق المهاجرين غير الشرعيين وتهريب السلاح والمسلحين من وإلى الدول المجاورة [2], وأدّى انتشار السلاح إلى تفاقم ظاهرة الجريمة المنظمة بمختلف أشكالها وأتاح الفرصة للجماعات الإرهابية أنّ تتحالف مع تجار المخدرات وغيرهم من أجل تمويل نشاطات هذه الجماعات_بالأموال والسلاح والمعدات مقابل توفير الحماية وتأمين الطرق لها [3] .

4_ **المعضلة الجيوبوليتيكية** : تتعلق هذه المعضلة لكون ليبيا دولة مترامية المساحة وفي الوقت ذاته تمتلك خريطة سكانية مبعثرة ومتباعدة بين الأقاليم الثلاثة (الشرق، الغرب، الجنوب), وقد خلق التباعد الجغرافي بين هذه الأقاليم وعدم اهتمام القذافي لهذه المشكلة بإيجاد بنية انتقالية بينهم، فضلاً عن سياسات تهميش الشرق والجنوب تنمويًا على عكس طرابلس في الغرب، كل هذا أدّى إلى خلق صراعٍ جيوسياسي ومناطقي بعد الثورة سواء لجهة تنامي النزاعات الفيدرالية والانفصالية في الشرق، وعدم قدرة الدولة ومؤسساتها الأمنية الضعيفة في السيطرة على الجغرافيا المترامية، وظاهرة توزع السيادة على الجغرافية الفارغة من قبل المليشيات المسلحة[4]

([1]) المصدر نفسه ص 197- 198.

(2) أحمد الزروق الرشيد وعبد الكريم مسعود أدبيش، إشكالية التدخل الدولي في ليبيا تداعيات تضارب المصالح والمواقف الدولية وغياب توافق القوى الداخلي 2011 – 2016، مجلة مدارات سياسية، العدد الثالث، 2017، ص ص 100-101.

(3) محمد مجدان، التهديدات الأمنية الإقليمية على الجزائر من منطقة الساحل والجنوب، المجلة الجزائرية للدراسات السياسية، العدد الخامس، 2016، ص 12.

(4) خالد حنفي علي، خرائط القوى القبلية والسياسية والجهادية في ليبيا بعد الثورة ،مركز القومي لدراسات الشرق الاوسط, مجلة أوراق الشرق الأوسط ، العدد 64 ،القاهرة, 014 2 ، ص 43 .

5_ **ازدياد ظاهرة الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا** : بعد الأزمة التي شهدتها ليبيا والتدخل العسكري لحلف شمال الأطلسي كانت تبعات هذه الأحداث إلى ارتفاع ظاهرة الهجرة غير الشرعية من الدول الإفريقية وقد استغل الوافدون الجدد حالة انعدام الأمن وغياب السلطة لجعل ليبيا دولة معبر نحو الدول الأوروبية [1]، كما أصبحت الحدود الليبية ولا سيما جنوب ليبيا مفتوحة بالكامل وانتعشت حركة المتاجرة بالبشر لتصبح الشواطئ الليبية نقطة انطلاق قوارب الهجرة غير الشرعية في اتجاه أوروبا [2].

6_ **أنتشار الجماعات الإرهابية** : في ظل حالة انعدام الأمن التي أعقب الإطاحة بالنظام القذافي، تحولت ليبيا إلى بؤرة للإرهاب تهدد كل منطقة الشمال الإفريقي والدول المجاورة، لأنّ الفوضى التي اجتاحت ليبيا بعد تدخل حلف شمال الأطلسي أدّت إلى ضعف وهشاشة للدولة فقد شكلت مسالة انتشار السلاح وغياب المؤسسة العسكرية والأمنية عوامل تساعد إلى تنامي وزيادة قوة التنظيمات الإرهابية الرافضة للدولة [3], لقد زاد من تأزم الأوضاع في ليبيا، انتقال أعداد من أعضاء التنظيمات الجهادية والإرهابية المعروفة باسم بتنظيم القاعدة في بلاد المغرب العربي وتنظيم الدولة الإسلامية (داعش) الذي انتقلت من مواقع تدريبها في سوريا إلى ليبيا [4]، وكان هذا التنظيم متمركزًا في مدينة سرت وتمكن من السيطرة عليها لتكون قاعدة جديدة للتنظيم، وقد تعمد إلى نقل عملياته إلى ليبيا لسببين: أولهما لكون ليبيا قريبة من شواطئ أوروبا ومن ثم تسهل تقديم الدعم اللوجستي لمقاتليها في أوروبا، وثانيهما هو أنّ وفرة الموارد المالية والنفط فضلاً عن ذلك ، ساعد الوضع السياسي لتنظيم على ترسيخ أقدامه [5]، ولم تتمكن الحكومات الليبية المتعاقبة من التدخل والسيطرة على الأمن, ووقفت عاجزة في مواجهة مختلف أشكال انعدام الأمن الذي تمارسه المليشيات والجماعات الإرهابية والجماعات الخارجة على القانون, وبسبب

(1) وليد يونسي، أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري بعد 2011، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، العدد الرابع، 2017 ، ص 436 .

(2) مصطفى عمر التير، ربيع ليبيا: لا شيء تغير سوى الوجوه والأسماء فقط ، في التقرير العربي للتنمية الثقافية، مؤسسة الفكر العربي، بيروت،2014، ص 64 .

(3) وليد يونسي، أثر التدخل العسكري في ليبيا على الأمن الوطني الجزائري بعد 2011 , المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية, العدد الرابع، 2017 ، ص 434 .

(4) هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسئولية الأطراف الليبية ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية, مجلة شؤون عربية, العدد 170, 2017, ص 36 .

(5) توفيق المدني، الأزمة الليبية بين الإرهاب الداعشي و العجز السياسي، مركز بيروت لدراسات الشرق الأوسط، على الرابط التالي: http://www.beirutme.com/?p=16633 تاريخ الدخول: (15\5\2023 :7:38)

الانقسامات في المؤسسة العسكرية والسياسية قيدت من التطور الميداني في مواجهة الجماعات الإرهابية المسلحة أو المجموعات المسلحة الأخرى ذات الانتماءات القبلية أو المناطقية [1].

7_ الصراعات القبلية والمناطقية : أدّى سقوط القذافي وحكومته المركزية إلى تأجيج الصراعات القبلية والجهوية التي تدور معظمها حول ملكية الأراضي ونفوذ السياسي، مما دفع القبائل التي لم تكن في السابق قادرة على الحصول على الامتيازات للسعي لاحقاً لاستعادة مكانتها وللانتقام من اعدائها من القبائل الأخرى ولا سيما في ظل ضعف السلطة الانتقالية [2], وكما أدّى سقوط القذافي أيضاً إلى حدوث فراغٍ سياسيٍ وأمني كبيرٍ في جميع المناطق، مما دفع العديد من القيادات والجماعات المحلية في مختلف مناطق ليبيا إلى فرض السيطرة على ما حولها والمطالبة في تشكيل السياسات وعقد الصفقات وبناء التحالفات، وظهور خطابات قبلية ومناطقية جهوية في المجتمع الليبي، كان القذافي قد نجح في إخفائها أو قمعها من خلال سلطته المركزية القوية في المناطق الشرقية والغربية والجنوبية [3]. ونتيجة لضعف السلطة المركزية للدولة حلّت سلطة القبائل محلّ سلطة الدولة لملء الفراغ، وهو ما جدد التنافس فيما بينها على الهيمنة والنفوذ، ولتحقيق هذا الهدف حاولت القبائل الليبية استغلال الاحزاب والتيارات السياسية التي ظهرت على الساحة بعد سقوط نظام القذافي كواجهة سياسية لها وتقديم الدعم اللازم لها بما يمكنها من الحصول على أكبر قدر من التمثيل في مؤسسات الدولة الليبية وكانت ليبيا قد انضمت إلى تيارين أساسين الاول: تيار مدني ليبرالي والثاني تيار أيديولوجي إسلامي، وتوزعت هذه القبائل وفقا لهذا الانقسام إلى قبائل دعمت وساندت التيار المدني الليبرالي في مواجهة القبائل التي دعمت التيار الإسلامي [4].

نلاحظ مما سبق بأن ليبيا عانت منذ سقوط النظام القذافي والى وقتنا الحالي ازمات عديدة تفاقمت مع مرور الوقت بسبب عدم وجود سلطة مركزية موحدة تضم جميع مناطق ليبيا شرقها وغربها وارساء

([1]) أحمد السيد النجار وأخرون, حال الامة العربية 2017 – 2018 عام الامل والخطر, مركز دراسات الوحدة العربية, بيروت , 2018, ص 17

([2]) محمد عبد الحفيظ، مسار المصالحة الوطنية والسلم الاجتماعي بعد الثورة 17 فبراير في ليبيا، مجلة شؤون عربية، العدد 160، القاهرة,2014، ص 72 .

([3]) هاني خلاف، الخريف الليبي بين مسؤولية الأطراف الليبية ومسؤولية الأطراف الدولية والعربية، مجلة شؤون عربية، العدد 170،القاهرة, 2017، ص 35 .

([4]) عبد اللطيف حجازي ، التشابكات والتفاعلات القبلية والسياسية في ليبيا، مجلة الملف المصري، السنة الرابعة العدد 38، القاهرة, 2017، ص7.

الديمقراطية والامن في البلاد وهذه الفوضى الداخلية وعدم الاستقرار خلقت فرصة للتدخل الدول فيها من اجل المساعدة بناء السلام وغايات اخرى وسوف نأخذ واحدة من هذه الدول هي مصركأنموذج للدراسة .

2- الموقف المصري من المعضلة الأمنية الليبية

اتسمت العلاقات المصرية _الليبية في مدة ما قبل الثورة التغيير عام 2011 بعلاقة قوية ومصالح مشتركة والأساس شملت الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية كافة, ولكن بعد الثورة وإسقاط النظام ونشوب الاحتجاجات الشعبية في بنغازي والمنطقة الشرقية, شهدت تلك العلاقات بعض الفتور والأزمات المتكررة في العلاقة بين البلدين, بل وخلقت بعض تداعيات الثورة، ومشكلات حساسة بين الدولتين, وبعد ذلك انهارت العلاقات المصرية _ الليبية بعد 2013 تاريخ إسقاط حكومة مرسي, بانقلاب عسكري قاده وزير الدفاع في حكومته [1], في غضون ذلك بعد سقوط جماعة الإخوان المسلمين والإطاحة بالرئيس محمد مرسي عن الحكم في 30\يونيو\ 2013, اتجه النظام المصري إلى دعم مجلس النواب وحكومته والقيادة العامة في الشرق الليبي عام 2014, اذ رأى النظام المصري أنّ هذا الخيار يخدم أهدافه في الوقت الذي لم يكن المؤتمر الوطني العام مرحبًا بالتحولات السياسية التي حدثت في مصر بعد يونيو 2013, وتأسس الموقف المصري تجاه الأزمة الليبية على بناء علاقات وثيقة مع مكونات "عملية الكرامة" بوصفها عملية عسكرية تهدف إلى بناء نظام سياسي يقوم على محورية الجيش الوطني في إنجاز مهم في المرحلة الانتقالية, فكان دعم مصر للبرلمان وقيادة الجيش أحد أهم أركان التحرك المصري في ليبيا من خلال العمل على تمكين طرف لديه القدرة الكافية من مقومات ليصبح حليفًا للمصالح المصرية في داخل ليبيا [2] , ونتيجة لذلك ظهر التدخل المصري المباشر في الصراع السياسي الليبي الداخلي من خلال الدعم المباشر لعملية الكرامة, التي أعلنها خليفة حفتر ضد الجماعات المناهضة له في مايو 2014, والتي كانت عبارة عن عمليات عسكرية في طرابلس وأدّت إلى السيطرة على السلطة على غرار ما فعله عبد الفتاح السيسي في مصر، وقعت الصدامات المسلحة الأولى لعملية الكرامة ما بين قوات اللواء حفتر والجماعات المسلحة في بنغازي في 2014, التي تركت ورائها في اليوم الأول 70 قتيلاً و141 مصاباً, ولقد تغيرت هذه المفاهيم الأمنية لعملية الكرامة إلى مصدر الصراعات الداخلية , والانقسامات في البلد

([1]) بهاء الدين محمد, العلاقات المصرية الليبية في ظل الربيع العربي : لماذا لم تتعانق الثورتان , تاريخ الزيارة (10\6\2023 :2:6) http:\\www.poplas.org\uploads\member

(2) زياد عقل، التحرك المصري في ليبيا: محورية الدور وتعدد الأدوار، مجلة الملف المصري، السنة الرابعة، العدد 38 ، 2017 ، ص 19 .

الليبي إلى حكومتين وبرلمانين وسلطتين [1], ومن ثم اهتز موقف الحكومة المصرية من الأزمة الليبية عام 2014بشدة ، بسبب تداعيات التوترات السياسية في البيئة المصرية الداخلية ومشاكلها، ولا سيما الجهود المصرية لملاحقة معارضيها من الإخوان المسلمين في الدول الجوار, واحتوائهم تحت غطاء أنّهم يتلقون الدعم من ليبيا، ويتمّ ذلك في إطار الرؤية الأمنية المعادية للإخوان وتصدير الأزمة الداخلية المصرية أو إسقاطها على المعضلة الليبية [2], مما دفع العديد من الأطراف أمنية وسياسية في داخل ليبيا إلى معارضة عملية الكرامة ،بوصفها عملاً أنقلابياً لمكتسبات ثورة 17 فبراير، فضلاً عن أنّه تمّ تنظيم انتخابات برلمانية في 25 \ يونيو \ 2014 لانتخاب برلمان جديد إلّا أنّ صوت العمل العسكري لعملية الكرامة كان أعلى وأكثر قوة بسبب الدعم الإقليمي, من قبل كل من مصر والإمارات, اذ امتدت الاشتباكات تجاه العاصمة طرابلس للسيطرة على المطار, لقد كانت إحدى مخرجات العسكرية لعملية الكرامة بشكل قوة مشتركة بين عدد من الفضائل الثورية تحت اسم "فجر ليبيا"، التي كانت مناهضة لعملية الكرامة المدعومة من الحكومة المصرية, واستمرت اتهامات المؤتمر الوطني العام لخليفة حفتر، بأنّه يتلقى المساعدات والإمدادات عسكرية من الحكومة المصرية [3].

وبعد اندلاع أزمة الصخيرات 17 كانون الأول 2015 نجحت المساعي المصرية في جمع شمل الفرقاء الليبيين, اذ تمّ الاتفاق على عدد من الثوابت الوطنية غير القابلة للتبديل أو التصرف ومنها تأسيس هيكل مستقر للدولة وتأمين الدعم لحماية مؤسساتها وشعبها والحفاظ على أهمية الجيش الليبي لدوره وإدانة أيّ تدخل أجنبي بكل صورة وحرمة الدم والالتزام ببناء مدينة ديمقراطية تبنى على مبادئ التداول السلمي للسلطة والتوافق وقبول الآخر ونبذ كل أشكال التهميش والإقصاء لأيّ طرف ومكافحة جميع أشكال التطرف والإرهاب ومحاولة حلٍّ القضايا في الاتفاق السياسي الليبي وهي مراجعة تشكيل وصلاحيات المجلس الرئاسي الليبي لحكومة الوفاق الوطني بقيادة السراج ومنصب القائد الأعلى للجيش واختصاصه فقد سعى الفرقاء لتنفيذ هذه الثوابت حفاظاً على وحدة الدولة الليبية وسلامتها الإقليمية [4] , في واقع الأمر

---

(1) صوريه زاوشي ، الأزمة الليبية والقوى الدولية وجهات نظر متباينة ومصالح متنافسة ،المجلة العربية للعلوم السياسية , العدد 49-50,الجمعية العربية للعلوم السياسية ,بيروت, 2016, ص 149

(2) محمد محسن أبو النور , العلاقات المصرية الليبية 2011-2014 صراع الحدود والأمن والسياسة ,مجلة رؤية تركية, العدد الثالث السنة الثالثة, 2014, ص ص 57-64

(3) صوريه زاوشي ، المصدر السابق ، ص 150

(4)Ann M Lesch, Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya, Middle East Policy,2014 , p 21.

كانت دافع الجهود المصرية للتأثير على ليبيا بسبب إدراك مصر لطبيعة التوازنات الإقليمية فيما يتعلق بليبيا, لأنّ الواقع السياسي الليبي لم ينتج عنه نخبة قادرة على اتخاذ القرار سياسي دون الرجوع للفاعلين الرئيسين في المنطقة, وهو ما تمَّ بالفعل من خلال إحياء آلية دور الدول الجوار[1] , اذ ظهر الدور المصري من خلال تدخلها المباشر في الأزمة الليبية ، بالسماح لمائة شخصية تمثل مختلف القبائل الليبية بتشكيل مجلس تمثيلي تحت اسم (مجلس القبائل الليبية), لتسهيل مشاركتهم السياسية، وحلِّ الخلافات في مناطقهم, وكما يتأثر تحالف مصر مع اللواء حفتر بشكل مباشر بديناميات الصراع الميداني والسياسي في ليبيا, على سبيل المثال قتل 30 قبطيًا بتاريخ 2017\6\26 في مدينة المنيا وتبني الحادثة من قبل التنظيمات الإرهابية في ليبيا، وتاريخ هذه الحادثة يتزامن مع المناوشات بين مقاتلي حكومة الوفاق الوطني ومسلحي المؤتمر الوطني العام [2], يختلف دور مصر في الآونة الاخيرة, لا سيما بعد الأزمة الليبية على موقفين :[3]

الموقف الأول أثناء حكم المجلس العسكري بقيادة محمد مرسي عندما اتخذت مصر موقفًا محايدًا وعدم تدخله في الشؤون الداخلية الليبية, ولا سيما مع وجود الآلاف من العاملين المصرين في ليبيا مما أدّى إلى التأخر في الاعتراف بالنظام الانتقالي على المستوى الرسمي, ولكن على المستوى الشعبي أيدت الميادين مطالب الشعب الليبي ومطالب الثوار من الثورة التي تنادى بالعدالة الاجتماعية وتحسين مستوى المعيشة وقهر الظلم .

الموقف الثاني تتمثل في مدة الحكم عبد الفتاح السيسي اذ نادت مصر بالحلِّ السياسي في الأزمة الليبية ودعمت رسميًا نظام خليفة حفتر حكومة طبرق سياسياً وعسكريًا وماديًا, ورفضت التدخل الخارجي على أنّ يكون التدخل من القوى العربية وبشروط معينة اهمها فك حظر التسليح عن الجيش الليبي, اذ أيّدت اتفاق الصخيرات المنعقد في المغرب, كما يتبين أيضاً دور مصر الداعم في يناير 2017 عندما تمَّ استقبال رئيس حكومة الوطني والمجلس الرئاسي بقيادة فايز السراج في القاهرة وهو ما يعني دعم مصر للدولة الليبية سياسيًا, و تدعم حفتر عسكريًا ومحاولة إشراكه في النظام حتى يتمَّ تأمين الحدود مع مصر

(1) عبد الله و محمود عبد الحافظ, الثورة المصرية في الخامس والعشرين من يناير 2011 , مجلة الشروق , 2012 ,ص 93

(2) لبنى منيب سياسة مصر في ليبيا : انفتاح متزايد على طرفي الأزمة .. واستمرار الرهان على حفتر, 2017(تاريخ الدخول 23\5\20 20 : 4:20) على موقع الاتي : https:\\madamasr.com

(3) أحمد محمد ودينا فتحي وأخرون, تداعيات التدخل الدولي في إقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الإرهاب (سوريا, العراق, ليبيا, اليمن) انموذجا,ط1, المركز الديمقراطي العربي, برلين, 2020 , ص 221 .

لحماية مصالحها الأمنية والاقتصادية والايديولوجية مع ليبيا ومنع انسياب الجماعات الإرهابية ومرور الأسلحة والمخدرات من خلال تلك الحدود اذ نظام حفتر يقوم على وضع المعركة ضد الإخوان المسلمين ضمن إطار مكافحة الإرهاب.

وبعد تزايد التدخل التركي في ليبيا وأدّى إلى توقيع حكومة الوفاق وأنقرة مذكرتي تفاهم بخصوص ترسيم الحدود والتنقيب عن المعادن, في نوفمبر 2019 أدركت القاهرة هدف تركيا في تقليل فرص توسيع القاهرة نفوذها الدبلوماسي في ليبيا, من خلال تقريب حكومة الوفاق إليها باتفاقيات ارتباط وثيق تحجم دور مصر في ليبيا والمتوسط وتخوف القاهرة من توسيع مساحة السيطرة حكومة الوفاق في ليبيا, ومن ثم تعرض حدود مصر وأمنها لتهديدات خطيرة وتوقع القاهرة إتاحة المذكرة البحرية لتركيا التنقيب عن الطاقة بالتعاون مع المؤسسة الوطنية للنفط التابعة لحكومة الوفاق في الشمال الغربي ليبي, ما قد يضر بالمنتدى المتوسطي الذي شكلته مصر بعضوية سبعة الدول لم تكن تركيا في ضمنها [1] .

وبعد ذلك في أوائل عام2020 تصاعدت الأزمة الليبية في المجالين العسكري والسياسي, عندما زادت تركيا من نفوذها العسكري وانتقلت من توريد الأسلحة والمقاتلين إلى حكومة الوفاق, لتصبح رسميًا شريكًا عسكريًا على الأرض الواقع, وفي الوقت نفسه احتلت الأزمة الليبية مكانة بارزة في الخطاب السياسي في تركيا ولا سيما خطاب اردوغان, مما أدّى إلى تحول استراتيجي لسياسة مصر تجاه أزمة ليبيا اذ اتسم هذا التحول بمستوى عال من التعبئة على المستوى السياسي والإعلامي والعسكري, فكان خطاب السيسي في قاعدة سيدي براني القريبة من الحدود مع ليبيا عندما صَّرح "الخط الأحمر" مما يعني أنّ مصر لن تسمح بأيّ شكل من الأشكال بتجاوز مدينتي "سرت والجفرة" سيكون لمصر رد عسكري في هذا الصدد [2], اتخذ النظام المصري بقيادة السيسي مسارين متوازيين حيال تعامله مع الأزمة الليبية:[3]

1_ الدعم الظاهري للمسار السياسي ودعم حكومة الوفاق الوطني برئاسة (فايز السراج) سابقاً وعبد الحميد الدبيبة حالياً.

(1) جلال سلمي , تركيا وليبيا وجيوبوليتيك الطاقة في المتوسط , المعهد المصري للدراسات , تقديرات سياسية , 2019, ص 8 .

(2) عبد الرحمن الشاعر, من سيناء إلى ليبيا: الجيش المصري إنهاك دون حسم, المعهد المصري للدراسات, تحليلات سياسية,2020, ص4.

(3) تمارا كاظم الاسدي و محمد غسان الشبوط , عاصفة التغيير الربيع العربي والتحولات السياسية في المنطقة العربية, ط1 ,المركز الديمقراطي العربي برلين, 2018, ص 132.

2_استمرار الدعم اللوجيستي والعسكري والسياسي للجنرال (خليفة حفتر) سابقاً وفتحي باشاغا حالياً والمطالبة بدمجه في العملية السياسية .

3-_ الدوافع التي تقف وراء التدخل المصري في الشأن الليبي

- **الدوافع الأمنية:** ومن أهم الدوافع الأمنية هي تخوف مصر من انتشار الجماعات الإرهابية في بلادها, واتخاذ إجراءات وقائية للحدّ من تنامي ظاهرة الإرهاب في ليبيا, ومنع الجماعات الإرهابية من دخولها إلى مصر عبر الحدود المشتركة بين مصر وليبيا, اذ الجانب الأمني يتمثل في محاربة العناصر المتطرفة والعناصر التابعة لتنظيم القاعدة [1], تُعدُّ ليبيا عمقًا استراتيجيًا لمصر نظرًا لموقعها الجغرافي المجاور من الحدّ الغربي الاستراتيجي, ولذلك فإنّ عدم استقرار الأوضاع في داخل الأراضي الليبية يُعدُّ تهديدًا مباشرًا للأمن القومي المصري [2], فإنّ الأمن القومي المصري يتأثر بشكل كبير بالأزمة الليبية بسبب وجود مساحات صحراوية شاسعة مشتركة بين البلدين, تفوق عشرات المئات من الكيلو مترات يصعب السيطرة عليها من كلا الدولتين, وحالة الفوضى والحرب في ليبيا سهلت نشاط عصابات التهريب والجريمة المنظمة وتهريب السلاح والمخدرات وانتقال اللاجئين بشكل غير منظم وسهولة الانتقال والاتصال بالجماعات الإرهابية بين البلدين والانتقال من خلال هذه المساحات الصحراوية وهو ما كان بمثابة تهديدات لأمن واستقرار الدولة المصرية التي تهدد كيان الدولة المصرية [3].

- **الدوافع السياسية:** تتمثل هذه الدوافع في سياسة السيسي تجاه ليبيا من خلال تقوية أسس نظامه والتأكدّ من أنّ الإسلاميين لا يسيطرون على ليبيا ولا يشاركون في نظام الحكم الليبي, لأنّه يعدّهم تهديدًا حقيقيًا لنظامه [4], ولا سيما بعد الإطاحة بحكم الإخوان المسلمين في مصر, أدرك خطورة الموقف الإسلاميون في كلا البلدين, ولا سيما أخوان ليبيا اتخذوا موقفاً معاديًا من حكم السيسي, عندما دعم السيسي القوات المسلحة التابعة للواء حفتر, اذ قصفت القوات الجوية المصرية مواقع إرهابية بمساعدة

(1) أماني زيد، ونشوى الشربيني، مصر وليبيا.. عناق تاريخي يتجاوز الإرهاب, 2015 ، ص 10 على موقع الاتي: https://alwafd.news تاريخ الزيارة (2\6\2023 :7:15).

(2) محمود جمال , التحرك المصري تجاه ليبيا بين تأزم سياسي وحشد عسكري, المعهد المصري للدراسات الاستراتيجية , 2020, ص 2.

(3) حسام سويلم, تدهور الموقف في ليبيا وأثره على الأمن القومي المصري , جريدة البوابة نيوز, 2014 , https://www.albawabhnews.com/742936 تاريخ الزيارة (15\5\2023 : 4:6).

(4) المصدر نفسه, ص 2.

الجنرال حفتر في أكثر من مكان مثل الجفرة ومدينة درنة [1], ونتيجة لذلك, حاولت عدد من الجماعات الإرهابية و المسلحة ولا سيما في إقليم برقة, توحيد صفوفها تحت كيان واحد باسم " تنظيم الدولة الإسلامية مصر وليبيا " لغزو مصر, لقد أدركت مصر هنا خطورة الوضع الأمني بسبب الأزمة الليبية[2].

– **الدوافع العسكرية:** تجسدت هذه الدوافع بسياسة نموذج "الحاكم الفرد" الذي سعى السيسي منذ المدة الأولى من حكمه إلى تأسيس حكم الفرد العسكري القوي, وليس حكم المؤسسات التي تتطلب مشاركة مؤسسات عدة في الحكومة وصنع القرار, فالسيسي يريد إرساء هذا النموذج أيضاً في داخل ليبيا ليسهل السيطرة عليها وتوجيها بما يخدم التوجهات السيسي بدون إزعاج من مؤسسات الديمقراطية أو تعطيل للاتخاذ القرار [3] .

– **الدوافع الاقتصادية:** تنعكس الأوضاع الاقتصادية السيئة في ليبيا بشكل مباشر على الوضع الاقتصادي في مصر، اذ تشير الإحصائيات إلى انخفاض حجم التبادل التجاري بين ليبيا ومصر بعد الثورة, اذ لا يتجاوز (3 مليارات دولار) بينما كان يصل (10 مليارات دولار) قبل أحداث 2011 [4], ويُعدُّ الدافع الاقتصادي الأهم الذي دفع السيسي لدعم حفتر هو ضمان الحصول على المنتجات البترولية المتواجدة داخل ليبيا بشكل مستمر وبأسعار مناسبة, اذ لا يمكن التغاضي عن بعض الأبعاد المتعلقة بالنفط الليبي عند الحديث عن سياسة نظام السيسي تجاه الأزمة الليبية والمصالح التي يسعى إلى تحقيقها .

وفي نهاية المطاف يظل الملف الليبي من أكثر الملفات التي تستحوذ على أولويات السياسة الخارجية للدولة المصرية ومن أكثر الملفات التي تمكنت فيها مصر من ترجمة مصالحها وأهدافها إلى واقع سياسي ملموس ومن أكثر الملفات التي استخدمت فيها عدد من الأدوات في تحركها بشأنه ومن أكثر الملفات التي شهدت تدخلاً مباشرًا من القيادة السياسية في مصر بعيدًا عن الهيكل المؤسسي والبيروقراطي للدولة [5].

---

1 رشيد خشانة, تداعيات الأزمة الليبية على الجوار مصر أولاً ثم تونس ستستقبلان ارتدادات الانفجار مقال منشور , جريدة الحياة , 2015, ص 15, تاريخ الزيارة (12\5\2023 :1:5), الموقع الالكتروني https://ademocracynet.com/index.php?page

(2) حسام سويلم, مصدر سبق ذكره .

(3) وحدة التحليل السياسي , الدور المصري في ليبيا: المحددات والمسارات, المصدر سبق ذكره, ص 4.

(4) محمد ربيع, تداعيات الأزمة الليبية على الأمن القومي المصري شخصية مصر, للدراسات الاستراتيجية ,2018, ص54.

(5) زياد عقل , مصدر سبق ذكره , ص 18.

إذا نظرنا إلى ما تمَّ التطرق إليه فإننا نرى بأنّ مصر وليبيا تربطهم علاقة قوية ومصالح مشتركة في كل الجوانب (السياسية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية) ودعمت عملية الكرامة التي يقودها حفتر بسبب المصالح المشتركة فيما بينهم وتُعدُّ مصر حفتر حليفاً لها في داخل ليبيا وقدمت له الدعم العسكري والسياسي وبعد ازياد التدخل التركي في 2020 في ليبيا صرحت مصر بأنّ مدينتي (سرت وجفرة) خط أحمر ويتجاوز هذا الخط سيكون لمصر رد عسكري , وهذا ما أدّى إلى صراعٍ بين تركيا وحلفائها وبين مصر وحلفائها على الأراضي الليبية , لكي يحافظ كل محور أو كل طرف من أطراف الصراع على مصالحهم ونفوذهم في ليبيا وتمنع أيّ قوى أخرى من السيطرة عليها وبعد تقاعد خليفة حفتر الان مصر تساند وتدعم فتحي باشاغا في ليبيا .

- **الخاتمة :**

أنَ المعضلة الأمنية التي تسعى الدولة إلى زيادة أمنها, مما يقلل بدوره من أمن الآخرين ويشعرهم بالتهديد، ومن ثم يؤدي إلى انعدام الأمن بوزان هو أول من يطبق هذه المعضلة الأمنية في داخل المجتمع على النزاعات التي تأخذ طابع أثني عندما تشعر جماعة ما بعدم الأمن تجاه السلطة وتحاول اللجوء إلى شكل تنظيمي آخر هو "الجماعة الأثنية " تكون هي المسؤولة عن حمايتهم من التهديدات التي تستهدف بقاءهم مما يؤدي إلى زيادة أمنها فتسبب بردة فعل للجماعة الثانية هذا يؤدي إلى ظهور المعضلة الأمنية المجتمعية والحالة نفسها تنطبق على الدول وتسمى المعضلة الأمنية الدولية , وهذه المعضلة تنطبق على ليبيا بسبب الصراع بين محورين المحور الأول حكومة الشرق والثاني حكومة الغرب التي تسعى كل واحدة منهما إلى زيادة أمنها فتسبب بردة فعل للمجموعة الثانية.

وتُعدُّ المعضلة الأمنية في ليبيا من أعقد الأزمات لكونها تعاني من صراعات عسكرية مسلحة قرابة أكثر من عقدٍ من الزمن ابتداء من 2011 وسقوط النظام القذافي إلى وقتنا الحالي تعاني من تهديدات أمنية واقتصادية عدة بسبب تنازع الأطراف الداخلية في ليبيا على الحكم والسلطة من جهة حكومة السراج سابقاً وحالياً دبيبة ومن جهة الثانية حفترسابقاً وحالياً فتحي باشاغا, ومن ثم أصبحت ليبيا مسرحاً لصراع سياسي وعسكري واقتصادي تقوده الدول الجوارالإقليمي والدولي بالحروب بالوكالة؛ على سبيل المثال روسيا ومصر تدعم حكومة الشرق سياسياً وعسكرياً بالمقابل تركيا والولايات المتحدة الأمريكية تدعم حكومة الغرب السراج سابقاً وحالياً الدبيبة والإخوان المسلمين سياسياً وعسكرياً ومن

أجل تحقيق توازن للقوى بين الأطراف الدولية المؤثرة في ليبيا وهذا ما سبب معضلة أمنية كبيرة في ليبيا يصعب حلّها إلّا إذا توافقت الأطراف الخارجية ثم تؤثر على الأطراف الداخلية لليبية فيما بينهما .

- **الاستنتاجات:**

ومن خلال هذا البحث تبين لنا بأنّ ليبيا دولة هشة وضعيفة وتعاني العديد من الأزمات والتي سوف نذكرها في الاستنتاجات الأتية :

1- يتكون المجتمع الليبي من وحدات تقليدية هي (الأسرة والعشيرة والقبيلة)، وبسبب كثرة القبائل الليبية واعتمادها على تاريخ طويل من الاقتتال والتناحر والتنافس على ثروات البلاد وحكمها، أصبح من غير الممكن حلٍّ أزمة ليبيا باعتراف المجتمع الدولي بحكومة هنا أو حكومة هناك في الداخل الليبي، وإنّما بتشكيل حكومة معترف بها من جميع الأطراف الليبية، وهو ما فشلت التفاعلات السياسية الليبية في الوصول إليه حتى الآن، وهو ما فاقم بدوره من أزمة الهوية التي تعصف بالمجتمع الليبي والتي وصلت به إلى الحرب الأهلية والاقتتال.

2- المعضلة الأمنية الكبرى في ليبيا هي انعدام الثقة بين المواطنين والنخب الحاكمة بسبب ما عاشه الشعب في الحقبة الحكم القذافي من استبداد مما حرم الشعب من أبسط حقوقه وهي الحرية وهناك مقولة متداولة في الشارع الليبي تقول ((سقطت الطاغية لكن بقيت مؤسساته وثقافته الاستبدادية)), فضلاً عن الفراغ الثقافي والسياسي وغياب الديمقراطية خلال مدة الحكم القذافي الذي استمر تقريبًا نصف قرن من الزمن مما جعل التجربة الديمقراطية الليبية ضعيفة .

3- في مرحلة الانتقالية كان هناك ضعف في الجيش الليبي والأجهزة الأمنية ولا تستطيع أنّ تفرض سلطتها على الجماعات المسلحة المتمردة وتوفير الأمن بشكل كامل في ليبيا, فضلاً عن عمليات التهريب الأسلحة عن طريق الحدود المفتوحة مع الدول الجوار مما يزيد من عدم الاستقرار في ليبيا وتأثيرها على الدول المجاورة أيضاً, ومن ناحية اخرى جغرافية ليبيا الصحراوية وحدودها الطبيعية مع الدول الجوار سمحت بسهولة التدخلات الإقليمية بالشأن السياسي .

4- الاقتصاد الليبي الريعي الذي يعتمد بشكل كامل على النفط بسبب ضعف المورد الزراعي والصناعي. مما أدّى إلى عدم تطور اقتصادها ومن ثم حرمانها من خلق طبقة وسطى فبقت القبيلة هي السائدة في المجتمع .

5- تُعدُّ الأزمة الليبية من أعقد الأزمات في المنطقة, وذلك بسبب تداعياتها وتدخلات الأطراف الإقليمية والدولية فيها ولكثرة الفواعل فيها, كما أنّ الأوضاع المعروفة في ليبيا التي تميّزت بعدم الاستقرار, نتج عن ذلك مجموعة من النتائج أثرت بالجوانب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية, وأسهمت بالآتي في تغذية الصراع في ليبيا واستمراره لحدّ الساعة القائمة .

6- مصر ساندت ودعمت حكومة الشرق ليبيا بصور متعددة مثل تقديم الأسلحة , والمقاتلين وتوفير التدريب والاستشارات العسكرية, فضلاً عن الدعم السياسي بسبب خوفها من سيطرة الإخوان المسلمين في ليبيا بوصفه جزء من التنظيم العالمي تدخل الاطراف الدولية والاقليمية ومن ثم يتحول الى صراع مستوطن لا يمكن حله إلا بجهد أطرافه الداخلية الذي تقود الى تسوية .

- **قائمة المصادر :**

First: Books.

1-Ahmed El Sayed El Najjar and others, the state of the Arab nation 2017 – 2018 year of hope and danger, Center for Arab unity studies , Beirut, 2018.

2-Ahmed Mohammed, Dina Fathi and others, the repercussions of international intervention in the Middle East region on the phenomenon of terrorism (Syria, Iraq, Libya, Yemen) as a model, 1st floor, Arab Democratic Center, Berlin, 2020.

3-Abbas Ali Mohammed, security and development Iraq case study, i1, Iraq Center for studies, 2013.

4-Barry Buzan ،People ،States ،and Fear the National Security ،Whea Tsheaf Books Ltd ، Britain ،1983.

5-Barry Buzan , Ole Waever , Jaap de Wilde ،Security ،Lynne Rienner Publishers, United States of America ،1998.

6-Barry Buzan and Ole Waever ،Regions and Powers ،Cambridge ،New York , 2003.

7-Haile abdulmoula tashtoush, national security and the elements of state power under the new world order, Hamed publishing house, Amman, 2012.

8-Ismail Sabry Makled international political study in Origins and theories, academic library, Cairo, 1991.

9-John Baylis and Steve Smith, the globalization of World Politics, Vol. 1, translated by the Gulf Research Center, Dubai, 2004.

10-Martin grevish and Terry O'callaghan, basic concepts in international relations, Volume 1, translated by the Gulf Center for research and studies, Dubai.

11-Mustafa Omar Altair, the Libyan spring: nothing has changed but faces and names only, in the Arab report for cultural development, Arab Thought Foundation, Beirut, 2014.

12-Tamara Kazem al-Asadi and Mohammed Ghassan al-shibut , the storm of change, the Arab Spring and political transformations in the Arab region, Vol. 1, Arab Democratic Center Berlin, 2018.

13-Youssef Mohammed Juma Al-Sawani, Libya revolution and challenges of State Building, 1st floor, Center for Arab unity studies, Beirut, 2013.

14-Yessin Tarchi and Hakimi Toufik, the international security dilemma, Algeria, 2006.

Second: Periodicals and Journals

1-Ann M Lesch, Troubled Political Transitions: Tunisia, Egypt and Libya, Middle East Policy,2014 .

2-Abdel Rahman Al-Shaer, from Sinai to Libya: the Egyptian army is exhausted without resolution, Egyptian Institute for studies, political analyses,2020.

3-Abdullah and Mahmoud Abdel Hafez, the Egyptian revolution on the twenty-fifth of January 2011, El Shorouk magazine, 2012.

4-Abdellatif Hegazi, tribal and political entanglements and interactions in Libya, the Egyptian FILE Magazine, the fourth year, No. 38, Cairo, 2017.

5-Abu Bakr Al-Desouki, the meager harvest of the Arab revolutions, international politics magazine, issue 192, Cairo, 2013.

6-Ahmed Al-Zarouq Al-Rashid and Abdul Karim Massoud adbesh, the problematic of international intervention in Libya, the repercussions of conflicting interests, international

positions and the absence of internal consensus of forces 2011-2016, political orbits magazine, the third issue, 2017.

7-Christopher S. Chevis Jeffrey Martini, Libya after Gaddafi: lessons and future implications, translation by Idris Ali qanawi, Rand Research Foundation, USA, 2014.

8-Hani Khallaf, the Libyan autumn between the responsibility of the Libyan parties and the responsibility of the International and Arab parties, Arab affairs magazine, No. 170, Cairo, 2017.

9-Jalal Salmi, Turkey, Libya and the geopolitics of energy in the Mediterranean , Egyptian Institute for studies , political estimates , 2019.

10-Khaled Hanafi Ali, maps of tribal, political and jihadist forces in Libya after the revolution ,National Center for Middle East Studies, Middle East papers magazine, No. 64, Cairo.

11-Mahmoud Gamal, the Egyptian move towards Libya between a political crisis and a military build-up, Egyptian Institute for Strategic Studies , 2020.

12-Mohammed Abdel Hafiz, the path of national reconciliation and social peace after the February 17 revolution in Libya,Arab affairs magazine, issue 160, Cairo, 2014.

13-Mohamed Mohsen aboulnour, Egyptian-Libyan relations 2011-2014 border conflict, security and politics, Turkish Vision magazine, third issue third year, 2014.

14-Mohamed Rabie, the repercussions of the Libyan crisis on Egyptian national security, the personality of Egypt, for Strategic Studies ,2018 .

15-Mohamed magdan, regional security threats to Algeria from the Sahel and the South, Algerian Journal of Political Studies, fifth issue, 2016.

16-Saleh Al-Sati al-Fitouri, political culture in Libyan society, United Arab Emirates, Social Affairs magazine, No. 135, Association of sociologists, 2017.

17-Sami Calawy ،Iraq's Security Dilemma in post-2003 Era ،Department of Political Science ،Journal of Law and Political Science ،Vol 7 ، number 2 ، Diyala University ، 2018.

18_Soureh zaouchi , the Libyan crisis and international powers, divergent views and competing interests ,Arab Journal of political science, No. 49-50, Arab society for political science, Beirut, 2016.

19-Walid Younsi, the impact of the military intervention in Libya on Algerian national security after 2011 , Algerian Journal of rights and political science, fourth issue, 2017.

20-Ziad Akl, the Egyptian movement in Libya: the centrality of the role and the multiplicity of roles, the magazine of the Egyptian file, the fourth year, No. 38, 2017.

Third: Internet.

1-Amani Zeid and Nashwa El-Sherbini, Egypt and Libya A historical embrace that goes beyond terrorism, 2015, on the following website : https://alwafd.news .

2-Hossam Sweilem, the deterioration of the situation in Libya and its impact on Egyptian national security, Al-Bawaba News newspaper, 2014 , https://www.albawabhnews.com/742936

3- Rachid khashana, the repercussions of the Libyan crisis on neighboring Egypt first and then Tunisia will receive the aftershocks of the explosion published article, Al-Hayat newspaper, 2015, https://ademocracynet.com/index.php?page

4-Bahaa El Din Mohamed, Egyptian-Libyan relations in the shadow of the Arab Spring: why the two revolutions did not embrace, http:\\www.poplas.org \uploads\member

5-Tawfiq Al-Madani, the Libyan crisis between ISIS terrorism and political impotence, Beirut Center for Middle East studies, on the following link: http://www.beirutme.com/?p=16633